أوراق في سياسات قطاع الكهرباء

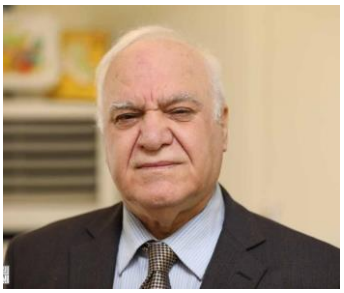

د. مظهر محمد صالح*: نظرية 'الينور اوستروم' والتحكم في المشاعات الاقتصادية: كهرباء بلادي انموذجاً

١- مدخل

في بلادي التي تتنفس ريعها النفطي وترتوي به وتعتاش في تصرفاتها وسلوكياتها على عوائد غدت سهلة التحصيل لعقود مضت، قد امست بعد تلك العقود من امداداتها الريعية السهلة بان أخضعت الاستفادة من المنافع والخدمات العامة الى سلوك نفعي يغلب المصلحة الخاصة وهو أقرب الى ما يسمى اليوم: بتراجيديا او مأساة الشيوع او العموم Tragedy of the commons. وهو تشخيص للمناخ السلوكي في تعظيم المصلحة الفردية من استخدام المورد الشائع على حساب المصلحة العامة، وهو ما تصدت اليه "ادارة اقتصاديات الموارد الطبيعية" في مسار تحليلي اطلقه الكاتب Garrett Hardin عام ١٩٦٨ في مقالة له نشرت في مجلة Nature العلمية، ليصف المشكلات التي تتطلب تغييراً في مبادئ وسلوكيات الأفراد وقيمهم في نطاق تناوله لحالة استنزاف (مورد مشترك او شائع) من قبل الأفراد الذين يتشاركون به بصورة مستقلة وعقلانية وفقاً (للمصلحة الذاتية) لكل منهم على الرغم من إدراكهم أن استنزاف المورد المشترك يتعارض مع (المصلحة المشتركة) للمجموعة على المدى الطويل. ومن امثلة ذلك ظواهر الصيد الجائر وتهالك الصيادين على أكبر صيد ممكن في بحيرة الصيد الى حين

أوراق في سياسات قطاع الكهرباء

استنزاف المورد السمكي كله. فالأنانيات الذاتية وطغيانها على المصلحة الجماعية المشتركة قد أفقد الجميع الحصول على المنفعة والاشباع الكافي من السمك الذي غلب الصيد الجائر استدامة نموه وتكاثره.

وبين هذا وذاك اظهرت العالمة الامريكية الراحلة 'الينور اوستروم'[1] Elinor Ostrom في كتابها الشهير الموسوم "احكام العموم او السيطرة على المشاع: التطور المؤسسي للعمل الجمعي" الصادر في كمبردج عام ١٩٩٠ بشأن استنفاد الموارد الطبيعية.

Ostrom, Elinor (1990). Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

وهي النظرية التي أطلقت اوستروم عليه أ(Common Pool Resource (CPR:او ما يمكن تسميته بـ: 'مورد الحوض المشاع' CPR، وهي مرحلة لاحقة تتوسط ''تراجيديا الشيوع المنوه عنها آنفا والسيطرة على ادارة المورد المشاع. اذ تصدت اوستروم الى ظاهرة سلوكية ازاء الموارد الطبيعية أأ من يتصرف بشأنها ويعتقدون انها مدمجة بالمورد الطبيعي او على الاقل مُوّلت من عوائد المورد الطبيعي كي تستهلك حالاً من دون ثمن، وهي التصرفات السائدة في بلداننا الريعية إزاء المنافع والخدمات العامة الحكومية (كمياه الشرب والكهرباء والخدمات الاقتصادية التي تقدمها الحكومة.)

وتدور نظرية 'مورد الحوض المشاع' CPR على:

[1] للتعريف بأليور أوستروم، راجع أليور أوستروم (1933–2012)، شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/2015/10/25/%d8%a3%d9%84%d9%8a%d9%86%d9%88%d8%b1-%d8%a3%d9%88%d8%b3%d8%aa%d8%b1%d9%88%d9%85-1933-2012-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%a7%d8%a6%d8%b2%d8%a9-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%ac%d8%a7%d8%a6%d8%b2%d8%a9-%d9%86%d9%88/
(المحرر)

أوراق في سياسات قطاع الكهرباء

انها مورد يقوم لمنفعة فريق من الناس، ولكن منفعة تزويد ذلك المورد لكل شخص تتناقص إذا ما واصل كل منهم السعي لاستحواذ المنفعة لنفسه دون غيره. وهنا فإن قيمة مورد الحوض المشاع CPR ستتناقص جراء تفاقم الاستعمال ذلك لمحدودية عرض المورد نفسه، وان استمرار الاستنزاف 'للمصلحة الشخصية 'دون مراعاة 'المصلحة العامة' سيصلنا الى بلوغ مرحلة تراجيديا الشيوع او العموم tragedy of common في حال انعدام عنصرين مهمين من عناصر الحوكمة وفرض السيطرة وهما: الادارة والملكية، وهو ما تسعى الى تعريفة نظرية مورد الحوض المشاع للعالمة اوسترام، عند طرحها لموضوع الجمعية الافقي horizontal association الذي ترتكن اليه نظرية اوسترام كتعبير عن (الحوكمة الجيدة) في ادارة مورد الحوض المشاع وفرض السيطرة علية من غلبة المصالح الذاتية على حساب المصلحة العامة للمستفيدين.

٢- كهرباء العراق ام تراجيديا الشيوع؟

اولا،
ان استمرار التزود بالكهرباء المجاني والمدعم (الشبهة المجاني) السائد في بلادنا اليوم سيبقى بالتأكيد لا يوفر استدامة تمويلية لتجهيز الطاقة الكهربائية عن طريق نمو الاستثمارات بصورة كافية من المصادر المالية المتحصلة محلياً وحتى امد بعيد ذلك باستثناء اللجوء الى استخدام عوائد النفط المخصصة في الموازنة العامة السنوية بشكل استثنائي للاستثمار في محطات توليد جديدة وادامة المحطات القديمة عن طريق مقاولات الصيانة التي تقدمها الشركات العالمية او اعتماد تخصيصات مالية من الموازنة التشغيلية السنوية لتوفير الكهرباء الجاهز من مصادر اقليمية خارجية، ما يعني استدامة الضغط او العجز على الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي (المدين) بالكهرباء المستورد حتى نكتفي ذاتيا بالحدود الدنيا الحرجة بصورة وقتية. فالإنفاق السنوي التشغيلي والاستثماري البالغ ١٢ مليار دولار صعودا لقطاع الطاقة الكهربائية وبعائد تحصيل سنوي مازال لا يتعدى ٦٠٠ مليون دولار (وان غالبية المبلغ المتحصل يأتي من عوائد فواتير الحكومة المدفوعة تماما والتي تشكل ٣٣٪ من اجمالي الاستهلاك الكلي للكهرباء) يعني

أوراق في سياسات قطاع الكهرباء

ان الخطط الاستثمارية العراقية السنوية جلها سيبقى مخصص الى قطاعي النفط والكهرباء ولا مجال وافر للبنية التحتية الا الفتات من الاستثمارات الحكومية المتاحة. فطالما ظلت توجهات الموازنة العامة في جانبها التشغيلي ونفقاتها الاستهلاكية آخذ بالاتساع السنوي دون مردودات مالية يعتد بها، والتطلع الى تداول فكرة الوجبة المجانية في المالية العامة (fiscal free lunch اي ان عوائد الموازنة النفطية الجوهرية التي مازالت تذهب بشكل مصاريف حكومية تشغيلية بالغالب من دون إنتاجية او تحصيل ايرادي مقابل، وكذلك عد نواتج استثماراتها عند التشغيل سلعة عامة public good فحسب). لذا فإن السلوك الاقتصادي السائد يرى في دفع تكاليف منفعة استعمال الطاقة الكهربائية هي تجسيد لحصته المجانية من النفط وليس من المساهمة الضريبية tax حتى وان كان استهلاك الكهرباء يتم بشكل اعتداء على شبكات التجهيز وتحصيل الطاقة من دون مقابل (فالتصرف هنا وهو اشبه ما بالتمويل السالب للسلع العامة ان جاز لي التعبير) والاقرب الى ما نتصدى له في تداولنا لظاهرة تطور تراجيديا الشيوع the tragedy of common وهي فكرة خطرة جدا تعطل المواطنين عن فكرة المساهمة المجتمعية المنتجة. وتأتي مثل هذه السلوكية الريعية السلبية بذرائع خطيرة، وهي ان الاستهلاك المجاني للكهرباء يأتي كبديل عن حصتهم من الريع النفطي (وليس بحصتهم من التنمية المشتقة من العائد المالي من النفط كمورد ناضب بكونه موجود رأسمالي Capital asset يعاد توظيفه لمصلحة التنمية المستدامة). في حين ارتكنت مؤشرات خطة التنمية هي الأخرى موضوعيا في تبني نموذج النمو غير المتوازن unbalanced growth تحت حقيقة ان الاستثمار في قطاع الطاقة (النفط والكهرباء) يكونان ما نسبته ٥٠٪ من اجمالي الاستثمارات الحكومية وتخصيصاتها السنوية. وهنا عد قطاع الطاقة، القطاع القائد لبناء الثروة الرأسمالية وتنوعيها لبلوغ النموذج المتوازن balanced growth في مرحلة متأخرة من التنمية واحداث التنويع الاقتصادي المنشود. ولاسيما بعد تحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الاجمالي لا يقل عن ٧٪. اي عُد قطاع الطاقة (النفط والكهرباء) بمثابة المحرك الايجابي لقاطرة التنمية ورافعتها المالية.

ثانيا،

أوراق في سياسات قطاع الكهرباء

ان المتبقي من التخصيصات الاستثمارية الحكومية الحالية سيذهب لا مناص لإنتاج كهرباء يجري تزويده بنطاقات شبه مجانية او كأنه تجسيد لمفهوم (السلعة العامة السالبة التمويل) كما نوهنا عنها سلفا في تحليل لهذه الظاهرة الخطرة. فقطاع الكهرباء مازال يهدر للأسف طاقة منتجة بنحو ٦٪ من اجمالي التجهيز (اي بين الهدر التجاري المتمثل بالقوائم غير المدفوعة للقطاع المنزلي unbilled وهو القطاع الذي يهيمن على أكثر من ٤٠٪ من طاقة التجهيز الكلية - من جهة، والهدر الفني technical loses من جهة أخرى). ويعتقد ان الهدر في الطاقة الكهربائية يعد هو الاعلى عالميا. آخذين بالاعتبار ان لا يتجاوز الهدر التجاري بالقياس العالمي ٣٪ بدلا من ٣٠٪ وكذلك الهدر الفني بالنسبة نفسها. اذ يخضع جانب من الهدر التجاري للسرقة والاعتداء على الشبكة الوطنية وتعززه مظاهر الفساد في نشاطات التحصيل والجباية وغيرها.

فالطلب على التجهيز ينمو بنسبة تزيد ثلاث مرات على نمو السكان سنويا ما يعظم الفجوة بين العرض والطلب على الطاقة الكهربائية في وقت لا يقوى فيه قطاع الطاقة الحكومي على النهوض بغلق فجوة الاستثمار من دون مردودات تعدل مركز الكلفة وتتمثل بالتحصيل والجباية الحقيقية. وان الفجوة الاستثمارية المذكورة هي تعبير عن التوجه سلوكيا صوب تراجيديا الشيوع بسبب ارتفاع كلفة الاستثمارات الكهربائية السنوية إزاء ظاهرة الضياعات الكبيرة وتدهور الجباية او عائدات الكهرباء. وتعاظم كلفة الوقود وكلفة الطاقة المستورد.

٣-القطاع الخاص ونظرية مورد الحوض المشاع CPR: توازن ام اختلال؟

إذا كان الطلب على الطاقة الكهربائية يتجه في نموه نحو (تراجيديا الشيوع) في ضعف نمو عرض الطاقة الكهربائية ازاء تنامي الطلب السنوي على الطاقة الكهربائية وبما لا يقل عن ١٪ سنويا كما نوهنا، فإن التحول نحو القطاع الاهلي او الخاص في نشاطات الاستثمار والانتاج او التوليد والتوزيع ولو بصورة جزئية، جميعه يأتي كخطوة هجينية hybrid في الانتقال نحو الخصخصة للتصدي لمخاوف ظاهرة تراجيديا الشيوع والسعي لإظهار بوادر وسطية في التحول في ادارة

أوراق في سياسات قطاع الكهرباء

وملكية الطاقة الكهربائية وربما يكون التحول نحو نظرية تعد اكثر انضباطا في استخدام الطاقة كمورد سيادي وهي 'حوض المورد المشاع' CPR موضوع الدراسة.

اذ اقدم العراق للمرة الاولى على تبني انموذج من 'الخصخصة' privatization لمشاريعه الاستثمارية ولاسيما الاستثمار بمشاريع الطاقة الكهربائية المستقلة IPP independent power projects وذلك بالتعاقد مع مستثمرين من القطاع الخاص لقاء ضمانات سيادية حكومية، اذ بات انتاج تلك النشاطات يسهم اليوم بقرابة ٥٠٪ من طاقة التوليد المركزية في العراق وبنحو ١٠ آلاف ميغا واط من اصل طلب يزيد حالياً على ٢٣ الف ميغا واط ما يقتضي توفير ضعف هذه الطاقة في غضون السنوات العشرة القادمة في ظل نمو متصاعد ومضاعف في الطلب على الطاقة الكهربائية المولدة مركزياً.

فدخول القطاع الخاص مرحلتي الاستثمار والانتاج IPP هو نمط من انماط خصخصة قطاع الكهرباء privatization، اذ تنصرف الخصخصة الى نماذج مختلفة والتي منها تحريك جزء من نشاطات القطاع العام الى القطاع الخاص او نشاطات التعهيد outsourcing في قطاع توزيع الكهرباء او الجباية التي حصلت هنا وهناك بغية التحصيل والمراقبة، او حتى يرى ان تخفيف الرقابة الحكومية على قواعد عمل القطاع الخاص تعد ايضاً شيء من الخصخصة.

وعلى الرغم من ذلك فإن عبء 'تراجيديا الشيوع' قد تعاظم بارتفاع كلفة الربح التجاري لمصلحة القطاع الخاص اي جراء الخصخصة بعقود الخدمة الطويلة الاجل (IPP وهي عقود استثمار وانتاج الطاقة الكهربائية) والتي ظلت خالية من تكاملها مع عمليتي النقل والتوزيع (الجباية) وتحمل الدولة عبء استمرار مظاهر هدر مورد انتاج الكهرباء ما ضاعف التكاليف.

اذ تمثل العمليتين الاخيرتين (النقل والتوزيع) مرتكز الهدر الفني والتجاري موضوع البحث والبالغة قرابة ٦٠٪ كما أشرنا سلفاً والتي ظلت من اختصاصات القطاع

العام في تحمل كلفة الضياعات وغياب الكفاءة الاقتصادية ونقل العبء على تخصيصات الموازنة العامة السنوية.

لذا لم يستطع النموذج الهجين hybrid في التعاطي الاستثماري مع القطاع الخاص او حتى التجهيز المباشر بالطاقة المستوردة من التصدي الى ميول تراجيديا الشيوع او تحمل اعباءها، بل اصبحت مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار والانتاج وقدرته على التحوط بعوائد انتاجه المضمونة ضمن شرط يسمى take or pay لضمان ارباحه الصافية بالتحصيل المباشر من تخصيصات الموازنة العامة وعلى مدى فترة طويلة تمتد لا اقل من عشرين عاماً، ما وفر للقطاع الخاص المستثمر المجال الحيوي بوضعه في 'منأى من مخاطر تراجيديا الشيوع tragedy of common de risking ' وبهذا فقد ولدت كلف مضافة واعباء على الموازنة العامة عمقت من ظاهرة مأساة الشيوع وهي مشكلات خصخصة قطاع الكهرباء دون حل لمعضلات نقل الطاقة وتوزيعها والتصدي للهدر في الاجل البعيد وسد حاجة الطلب الكامن على الطاقة الكهربائية او ما يمكن تسميته اصطلاحا ان جاز لي التعبير: تراجيديا الشيوع الكامنة Potential tragedy of common وبهذا لم يتمكن الاستثمار والانتاج الذي تولاه القطاع الخاص مضافا اليه كلفة الطاقة المستوردة القدرة في تحويل الانموذج الكهربائي للعراق من 'تراجيديا الشيوع ' الشديد الخطر الى 'حوض المورد المشاع' CPR حسب نظرية 'اوسترام' الاكثر انضباطا جراء استمرار تعاظم الهدر في عمليات النقل والتوزيع ومن ثم تدهور مركز الكلفة الاستثمارية الحكومي في قطاع الكهرباء يرافقه التدهور المستمر في العوائد الانتاجية.

٤- انموذج 'اوسترام' في العمل الجمعي والادارة المثلى للكهرباء

ان حالة الانتفاع غير المنضبط في استهلاك الطاقة الكهربائية ازاء ما يسمى بالضائعات التجارية commercial loses والتي تقترب في النسبة نفسها مع الضائعات الفنية technical loses لتشكل قرابة ٦٠٪ من الطاقة المنتجة في بلادنا والتي جميعها تماما تنسجم ونظرية 'اوسترام' في موضوع 'مورد الحوض

أوراق في سياسات قطاع الكهرباء

المشاع' CPR وتنصرف نظرية اوسترام بشأن الطاقة الكهربائية بكونها المورد الذي يوفر منفعة للمجتمع، ولكن تلك المنفعة المحرزة تتناقص لكل مستهلك اذ تمتلك القابلية على اشاعة الاستخدام، اذا ما واصل المستهلكون سعيهم بالاستهلاك المفرط لمصلحتهم والتزود بالطاقة دون ثمن مقابل.

وبهذا فإن قيمة مورد الحوض (شبه المشاع) للطاقة الكهربائية (ان جاز التعبير) ستتضاءل مع الاستعمال المفرط والمتاح من دون انضباط بصورة شبه مجانية، ترافقها محدودية في عرض الطاقة المزودة نفسها. وإن تناقص العرض سيأخذ طريقه لامحالة الى استدامة الندرة والعوز المستمر. وبهذا فإن الاستخدام المفرط للحوض المشاع CPR مع فقدان الحوكمة الجيدة، بمقدوره في الوضع الراهن ان يقود الى تراجيديا الشيوع .tragedy of common وهو الوضع الاشد خطورة في تغليب المصالح الخاصة للمستفيدين في تحصيل الطاقة الكهربائية عن طريق الوسائل غير القانونية وانفلات الانضباط الاداري على حساب المصلحة العامة وبصورة تكاد تكون شبه مطلقة.

فقطاع الكهرباء الذي يدار حكوميا بالأساس اليوم مع امثلة من خصخصة هجينة في الاستثمار والتوليد وبعض اوجه التوزيع او الجباية، هو امام مفترق طرق يساعد في تطوير نمط من الحوكمة وإشاعة المسؤولية وتغليب المصلحة المجتمعية على المصلحة الفردية.

ان ما نقترحه من موديل يتمتع بحوكمة جيدة لإدارة قطاع الطاقة باستخدام نظرية 'اوسترام' في ادارة مورد الحوض المشاع CPR، هو امر يتطلب هياكل تنظيمية جديدة لإدارة وتشغيل قطاع الكهرباء نفسه، ذلك وعلى وفق اتفاقات تبين حدود المورد والجهات صاحبة المصلحة فيه والقيود الزمنية اللازمة والموارد المالية المطلوبة والاطراف المشاركة في موضوع مورد الحوض المشاع CPR، وكذلك تعريف بالسلطات المعنية لفض المنازعات من خلال قوة انفاذ القانون. فبين الخصخصة وجشع القطاع الخاص في (تعظيم دالة الربح) لمالكي المورد او النشاط الاقتصادي على حساب الكفاءة وبين هيمنة الادارة الحكومية المركزية وانخفاض

أوراق في سياسات قطاع الكهرباء

كفاءة جهازها البيروقراطي المعظم (لدالة المنافع الامتيازية) واهمال تعظيم العوائد على حساب تعظيم كفاءة الانتاج، تأتي نظرية 'اوسترام' لطرح افكارها في إدارة السلوك الاقتصادي للموارد الاقتصادية بما يمكن تسميته 'باللعبة التعاونية' التي تمنح المجتمع احكام السيطرة على الشيوع او حوض المورد المشاع بما يضمن المصلحة العامة دون المصلحة الذاتية وعلى وفق المبادئ التنظيمية المقترحة الاتية:

ا- تتولى الحكومة الاتحادية ادارة هياة عليا تسمى الهيئة المركزية الناظمة للطاقة الكهربائية Central Electricity Regulatory Body or Commission والتي سبق ان اقترحها الاستاذ الدكتور بارق شبر والمستشار الاقتصادي الاستاذ كاظم الحسني مؤخراً، تتولى وضع الاسس القانونية والبيئية والتكنولوجية واعداد الاحتياجات وقواعد البيانات وتنظيم سوق الطاقة العراقية من النواحي الفنية والاقتصادية والقانونية.

ب- تحويل شركات انتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية الى كيانات متكاملة مستقلة فنيا واداريا ومترابطة مع الكيانات المستقلة الاخرى جغرافيا لقطاع الطاقة وعلى وفق اللوائح الرقابية التي تصدرها الهياة المركزية الناظمة للكهرباء.

ج- تحويل شركات انتاج ونقل وتوزيع الطاقة الى إطار مستحدث من الحوكمة الجيدة التي يتطلبها نظام CPR وعلى وفق مستويين يعتمدان نظام اداري جديد يقوم على العمل الجمعي collective action في الادارة والملكية. ويكون الاول على مستوى (الادارة) اذ يعتمد تطبيق ما يسمى بالجمعية الافقية horizontal association وهو نظام اداري مبسط ومباشر يمتلك القدرة على التخلص من الحلقات الادارية البيروقراطية الوسطى الزائدة delayers من خلال اقامة علاقة مباشرة بين العاملين في انتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية من جهة والقيادة الادارية العليا في إدارة النشاط من جهة أخرى.

ويساعد هذا النظام على فرض الانضباط الاداري المحكم وتوزيع الادوار والمسؤوليات بصورة محوكمة governance على 'مورد حوض الطاقة المشاع' ذلك من حيث (المشاركة في المخاطر والمساءلة في التنفيذ والافصاح في العمل). اما العامل الاخر من العمل الجمعي الجديد ومتطلباته فهو الثاني، الذي ينصرف الى (الملكية) ويتلخص بتحويل شركات الطاقة الكهربائية الى شركات مساهمة وحصر مساهميها بطرفين من اصحاب المصلحة هما: العاملين أنفسهم في قطاع الطاقة والمستهلكين للطاقة الكهربائية، على ان تحتفظ الحكومة بحصة لا تقل عن ٢٥٪ من ملكية الشركات الجديدة للطاقة.

واخيراً، ان ما قدمته العالمة الامريكية الراحلة اوسترام Ostrom في نظرية مورد الحوض المشاع CPR هو قريب الانطباق على قطاع الطاقة الكهربائية في اقتصادنا الريعي، والذي إذا ما استمر الحال دون اصلاح اداري بحوكمة جيدة في نظامي (الادارة والملكية) لقطاع الطاقة الكهربائية وعلى وفق العمل الجمعي collective action فإن البلاد لم تكتف من الكهرباء على وفق هذا السلوك المشاع في إطلاق الاستعمال دون رشادة في السلوك وتقدير المصلحة العامة وحتى وان توافر لها المقدار اللازم من التجهيز. ذلك طالما المصلحة الذاتية في الاستهلاك ستبقى تعلو المصلحة العامة من خلال الاعتداء على الشبكات والتبذير والافراط في استخدام المتاح من الطاقة الكهربائية يرافقها تراخي اداري يتمثل بتعاطي الفساد بسبب نظام ادارة مركز او شبه مركز ضعيف الانضباط. مع سيادة نمط من الملكية العامة في قطاع الطاقة لا يعير للتحصيل والعوائد والربح اي اهمية في تعزيز مركز الكلفة في انتاج الطاقة والاستثمار فيها.

ختاما، ان ثمة اتجاه خطير يوحي بالتحول تدريجياً الى تراجيديا الشيوع ذلك باستخدام الطاقة الكهربائية تحت قيد النظام الاداري المركزي الواهن الذي مازال يوفر الاباحة في الاستهلاك برقابة ضعيفة ونظام من التملك المركزي الذي لا يسعى الى تعظيم العائد وصيانة مراكز الكلفة. فالاطمئنان والعمل تحت ضمانات مركزية في سد احتياجات التمويل عند الطلب لسد النفقات الجارية والاستثمارية لقطاع

أوراق في سياسات قطاع الكهرباء

الطاقة الكهربائية من الموازنة العامة المركزية بميولها الريعية سيظل الداعم للمخاطر المحتملة لتراجيديا الشيوع.

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي، نائب محافظ البنك المركزي العراقي الأسبق.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 15 تشرين اول / اوكتوبر 2020

http://iraqieconomists.net/